مباحثات سورية أردنية عراقية لبنانية في مجال التكامل الزراعي

قطنا يدعو الدول العربية للانضمام إلى التحالف الرباعي لأنه أداة لتحقيق الأمن الغذائي العربي العربي

الوطن

أكد وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا في كلمة له خلال أعمال الاجتماع الرباعي لوزراء الزراعة في سورية والأردن والعراق ولبنان والتي بدأت أمس في العاصمة الأردنية عمان، أن الاجتماع يدعم جهود رسم خطوات عمل واضحة نحو تعزيز العلاقات العربية وهو استكمال لما تم البدء به في العراق ثم لبنان والآن في الأردن وصولاً لتوقيع مذكرات التفاهم المتفق عليها لتكون نواة لتحقيق المصالح المشتركة في مجال التكامل الزراعي وتسهيل حركة التجارة البينية.

وأشار قطنا في كلمته إلى العديد من الاتفاقيات البينية السابقة التي كان لها أثر إيجابي مباشر على التعاون الثنائي بين البلدان لافتاً إلى أن الاجتماع يأتي لمناقشة توقيع اتفاقية رباعية ترسم خريطة الطريق نحو تعزيز البحوث العلمية المشتركة في مجالات الموارد الطبيعية والإنتاج النباتي والحيواني والإدارة الزراعية وتسويق المنتجات الزراعية وغيرها حيث سيتم العمل على تنفيذها بجهود مشتركة بين وزارات الزراعة بالتنسيق مع مراكز الدراسات والمنظمات العربية.

ودعا الوزير قطنا الدول العربية إلى الانضمام لهذا التحالف الرباعي لأن التكامل الزراعي العربي فرصة لتجاوز تحدي قدرة كل دولة على تحقيق اكتفائها الذاتي من المنتجات الزراعية وهو أداة لتحقيق الأمن الغذائي العربي العربي.

وأشار قطنا إلى ضرورة البحث عن حلول ابتكارية للمشاكل التي تعصف بالزراعة في المنطقة العربية واستثمار الفرص ونقاط القوة والميزات النسبية والأبحاث والدراسات لدى كل دولة لمعالجة هذه المشاكل والنهوض نحو اقتصاد عربي قوي يلبي حاجة الشعوب العربية.

ولفت قطنا إلى أهمية الخروج من الاجتماع ببرامج عمل واضحة بتسهيل عبور المنتجات الزراعية إلى البلدان ومن خلالها ترانزيت إلى البلدان الأخرى ريثما يتم استكمال لوائح توحيد الإجراءات الحجرية البيطرية والنباتية وتوحيد نماذج الشهادات الصحية بما يتوافق مع المعايير الدولية والمتطلبات المحلية لكل دولة وأن يتم وضع هيكلية واضحة وروزنامة زراعية مشتركة تراعي احتياجات سوق كل دولة.

بدوره أكد وزير الزراعة الأردني المهندس خالد الحنيفات في كلمة في جلسة الافتتاح خطورة وحجم التحديات التي تعاني منها دول المنطقة وخاصة المتعلقة بالتغيرات المناخية في ظل توالي الأزمات والحروب والاضطرابات حول العالم والتي عطلت معظم الأنشطة الزراعية والسياحية والثقافية في وقت تراجعت فيه حركة التجارة البينية بين الدول المشاركة ما أدى إلى انخفاض تبادل الصادرات والواردات ومنها الزراعية وأثرت في جميع القطاعات الاقتصادية في الدول ومست حياة مواطنيها.

وقال الحنيفات إن الدول الأربع عانت خلال العامين الماضيين من الأزمات الدولية وخاصة أزمة كورونا وما تبعها من إغلاقات صحية أثرت في تنقلات الأفراد والإنتاج في القطاعات الاقتصادية كلها وسلاسل الإمداد وعطلت التجارة البينية تلتها الأزمة الروسية الأوكرانية التي أثرت بشكل مباشر في إمدادات الغذاء وخاصة الحبوب والزيوت والأسمدة.

وشدد الحنيفات على أهمية تأسيس مرصد إقليمي للأمن الغذائي ليكون صرحاً إقليمياً تلتقي فيه الخبرات المحلية والدولية لجمع بيانات الأمن الغذائي وتحليلها ما يمكن صانعي القرار في دولنا من التنبؤ بالأزمات الغذائية ورسم السياسات المناسبة لتفاديها وتقديم الحلول الناجعة والعاجلة.

من جانبه أكد وزير الزراعة العراقي المهندس محمد كريم الخفاجي أهمية البعد الذي يشكله الأمن الغذائي كأحدى الركائز الأساسية للاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان ورفاهية شعوبها.

وشدد الخفاجي على أهمية الاجتماعات لوضع خريطة طريق للخروج من التداعيات التي تهدد الأمن الغذائي والمائي في منطقتنا والانعكاسات التي ستتولد على أمننا المجتمعي بسببها محذراً من البقاء دون خطة واضحة لتحقيق التكامل الزراعي المبني على الميزة النسبية لكل محصول أو منتج في بلداننا.

بدوره قال وزير الزراعة اللبناني الدكتور عباس الحاج حسن: إن انعقاد هذه الاجتماعات يعكس إيماننا المطلق بأن الأزمة أكبر من كل الحسابات وأن الأمن الغذائي لا يعرف حدوداً ولا تناقضات وسعينا المشترك لبناء رباعية نطمح أن تتوسع لتشمل كل الدول العربية.

وأضاف الحاج حسن: إن أمننا تتهدده أكثر من أزمة ما يحتم إيجاد السبل الكفيلة بوضع الأولويات للاستدامة والرؤية العلمية للعلاقات البينية بين دولنا لتحقيق الأهداف المشتركة في معالجة آثار التغير المناخي ودعم انسياب المنتجات الزراعية والاستثمار في القطاع الزراعي كأولوية للنهوض بالاقتصادات الوطنية.

ويأتي هذا الاجتماع استكمالاً للقاءات التي عقدت في بيروت في شهر تموز الماضي ودعماً للجهود التي تبذلها الدول المشاركة لتلبية آمال وتطلعات القطاع الزراعي فيها وتحقيق الأمن الغذائي بينها.

ويناقش وزراء الزراعة خلال الاجتماعات مختلف القضايا الإجرائية المتعلقة بالتبادل التجاري والإرشادي الزراعي وإمكانية تطوير التعاون الفني بين الدول في القطاعات الزراعية النباتية والحيوانية إضافة إلى تبادل الكفاءات لبناء قدرات العاملين والفنيين في الدول المشاركة.

لماذا تحتل سورية مرتبة متقدمة في نسب التضخم؟!

سيروب لـ«الوطن»: العقوبات وغياب السياسات الاقتصادية المستخدمة لكبح التضخم ارتفاع أرباح شركة زيوت ١٦٠ بالمئة رغم انخفاض مبيعاتها!

إيمى غسان

تتصدر فنزويلا قائمة أكثر اقتصادات العالم تضخماً لعام ٢٠٢٢ بنسبة ١١٠٠ بالمئة يليها السودان فلبنان وصولاً إلى سورية التي بلغت نسبة التضخم فيها ١٣٠ بالمئة حسب «تريدينغ ايكونمك»، أما لائحة الدول التي تتصدر قائمة التضخم بأسعار الغذاء حسب البنك الدولي، فتتصدرها زيمبابوي بنسبة تفوق ٣٠٠ بالمئة تليها لبنان ثم فنزويلا، وتظهر من هذه القوائم علاقة العقوبات الغربية بالتضخم، فعند الاطلاع على الدول المتصدرة لمؤشر التضخم وقائمة الدول المعاقبة نرى أنها بأغلبيتها مشتركة في القائمتين.

وفي سورية، بدأت مؤشرات التضخم بالارتفاع بدءاً من عام ٢٠١٢ كنتيجة طبيعية للحرب، ولكن الارتفاع الأكبر في مؤشرات التضخم حدث في ٢٠١٩ حين بدأت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب بتنفيذ عقوبات «قانون قيصر» الذي ابتدعته الإدارة الأمريكية.

الدكتورة في الاقتصاد والعميد السابق لكلية الاقتصاد في القنيطرة رشا سيروب بينت لجريدة «الوطن» أسباب التضخم، فإضافة إلى العقوبات توجد مجموعة من الأسباب المتداخلة التي تسهم في ارتفاع الأسعار والتضخم، مؤكدةً أن التضخم تعدى كونه أثراً ونتيجة وبات بحد ذاته سبباً لمشكلات اقتصادية أخرى تؤدي لارتفاعه مجدداً.

وفي حين تلعب العقوبات دوراً مهماً في ارتفاع معدلات التضخم في سورية، نفت الدكتورة سيروب أن تكون للحرب الروسية–الأوكرانية دور فيها، حيث أظهرت بيانات التضخم الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء لعام ٢٠٢٠ ارتفاعاً بنسبة ١١٤ بالمئة مقارنةً بعام ٢٠١٩ أي قبل الحرب الروسية–الأوكرانية، موضحةً أن الناس يشعرون الآن بالتضخم أكثر من أي وقت مضى بسبب الارتفاع الملحوظ في أسعار السلع الغذائية التي أصبحت تشكل معظم إنفاقهم اليومي، حيث ارتفع متوسط السعر الشهري لسلة الغذاء المرجعية القياسية لبرنامج الأغذية العالمي بنسبة ٤٥ بالمئة خلال النصف الأول من العام الحالي، وتقريباً الضعف مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وذلك حسب نشرة مراقبة أسعار السوق لبرنامج الأغذية العالمي في سورية، وحسب سيروب يظهر البنك الدولي في أحدث تقرير له ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك الغذائي في سورية ليصل إلى ٧١ بالمئة في حزيران الماضي مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠٢١.

٧٠ بالمئة ارتفاع أسعار الغذاء في سورية في حزيران مقارنة بالعام الماضي

وأضافت سيروب: يمكن التمييز بين نوعين من المحركات الأساسية للتضخم في سورية، الأول محركات قديمة وهي غياب السياسات الاقتصادية التي تستخدمها معظم الدول في محاولة لكبح التضخم مثل معدلات الفائدة، والاحتياطي القانوني، والضرائب، موضحةً أن التشوه الكبير في آليات عمل الاقتصاد السوري وكمية الأخطاء في السياسات الحكومية المتخذة خلال السنوات السابقة راكما وعقدا طرق وأدوات الإصلاح.

أما الثاني فهو محركات ديناميكية متمثلة بتدهور سعر صرف الليرة الذي ينعكس بارتفاع أسعار السلع المستوردة مثل القمح والمشتقات النفطية وغيرهما من السلع الأساسية، وتعاظم أرباح الشركات المحلية (الأرباح الخفية وليس مصرحاً بها) والتي لجأت إلى رفع مبيعاتها بمعدلات أعلى بكثير من ارتفاع تكاليفها، حيث أظهرت بيانات إحدى شركات الزيوت في سورية ارتفاع صافي أرباحها ١٦٠ بالمئة في عام ٢٠٢١ مقارنةً بعام ٢٠٢٠ رغم انخفاض حجم مبيعاتها، وذلك بسبب الاحتكار وعدم وجود منافسة والفساد وعدم قدرة مؤسسات التدخل الإيجابي على التأثير على أسعار السلع في السوق.

وأوضحت سيروب أن وصول السوريين إلى قناعة مفادها أن كل الأسعار في ارتفاع باستثناء الأجور مما جعل توقعات التضخم تحقق ذاتها وتراجعت الثقة بالليرة السورية وفقدت دورها كمخزن للقيمة ووسيلة للتداول، وأصبح الدولار الأميركي هو المفضل في التداول من الأسر والشركات بشكل غير معلن.

وعن الحلول قالت سيروب إنه لا يوجد حل سحري ذو نتائج فورية على الاقتصاد، ولكن الحل الوحيد هو إصلاح القدرة الإنتاجية للاقتصاد (الصناعة والزراعة) من خلال سياسات وإجراءات داعمة مثل دعم مدخلات العملية الإنتاجية مع ضمان توافر مخرجات الإنتاج بجودة معينة، وتعزيز قدرة المواطن الشرائية من خلال رفع الرواتب ومنح القروض لشراء هذه السلع المنتجة محلياً، وأن تكون غاية الإنتاج هي توفير الطلب المحلي أولاً وليس التصدير، موضحة أن الاقتصاد ليس عملية حسابية ويجب ألا يكون الهدف مجموعة قيم نقدية مالية (عجز– موازنة – قطع أجنبي)، وإنما الاقتصاد مجموعة أنشطة وعمليات تستهدف حاضر المواطن ومستقبله وأهم أركان نجاحه القدرة على تلبية حاجات المواطن وإشعاره بالطمأنينة، داعية الحكومة والمصرف المركزي إلى التركيز على معالجة العوامل الأساسية للتضخم، وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد لتلبية الطلب المحلي.

الفلاحون مرهقون!!

معاون مدير الاقتصاد الزراعي: خطة وزارة الزراعة تركز على المحاصيل الإستراتيجية فقط

• خبير زراعي: نحن مقبلون على مستقبل زراعي متدهور وبائس والخطط الموضوعة لا تفي بالغرض

نوار هيفا

تمحورت معظم مشكلات الزراعة سابقاً حول الانتقالات الفصلية والتصحر وانجراف التربة فضلاً عن هجرة اليد العاملة الزراعية من الريف إلى المدينة، لتتوسع هذه المشكلات اليوم وتظهر في هجرة جديدة من نوعها ألا وهي هجرة محاصيل زراعية معينة أو التخفيف منها لأنها باتت تشكل عبئاً على الفلاح بشهادة أصحاب المهنة أنفسهم.

كلفة مرهقة

فراس بركات مزارع من بانياس تحدث لـ«الوطن»، عن معاناته في الإستراتيجيات الموضوعة والصعوبات التي تفرض نفسها على كثير من الفلاحين، حيث عمد بداية لتقليص عدد البيوت البلاستكية، بسبب قلة التوريد الكهربائي واعتماده في كثير من الأحيان على مولدات المازوت لتأمين ري هذه البيوت من الآبار، فضلاً عن التبريد والتخزين، حيث إن الكلفة أرهقت كاهله لتأتي بعدها معاناة الاستجرار الحكومي للمحصول التي لا تسد حاجة فلاح واحد، بالإضافة لصعوبة تأمين عبوات النقل وحصرها بمعمل واحد لتغطية حاجة المنطقة.

ومن المعروف غنى المنطقة الساحلية بمادتي البندورة والحمضيات، وبعد رفع الدعم عن السماد، ضاق الحال أكثر فأصبح التحور عن هذه الأصناف الزراعية ضرورة ملحة حسب قوله.

وأوضح بركات أنه يعتمد حالياً على زراعات بعلية ذات مردود مقبول، مكتفياً بزراعة محصولي التين والزيتون لتأمين الحاجات المنزلية وبيع قسم بسيط، محولاً بيوته البلاستيكية لحديقة منزلية صغيرة لزراعة خضراواته الخاصة.

حسين عباس مزارع من منطقة الغاب تحدث عن الإنتاج الزراعي الذي اختلف وبدأ يتراجع عاماً بعد عام في المنطقة لأسباب عدة تركزت في نقص وارتفاع أسعار الوقود والمحروقات نتيجة عدم توافر التيار الكهربائي، والتي دفعت الكثير من الفلاحين لشراء مولدات كهربائية واستخدامها في حالة الضرورة لتشغيل مضخات المياه، ولكن نتيجة نقص وارتفاع أسعار المحروقات، فإن مشكلة توافر التيار الكهربائي لم يتم حلها بشكل جذري.

وأشار عباس إلى التكلفة الباهظة في التنقل بين القرى والمدن، ولهذا السبب يفضل الكثير من الفلاحين بيع المحاصيل في مناطق إقامتهم، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار المبيع نتيجة كثرة العرض في حين ترتفع أسعار المحاصيل في المناطق الأخرى.

عبدة الشاوي مزارع من مورك بريف حماه تحدث عن الفترة التي تعرض فيها الكثير من أبناء بلدته للتهجير القسري من قبل الجماعات المسلحة وعمليات حرق المحاصيل مرات عدة من قبلهم وما سببته هذه الفترة من تراجع قابلية الأراضي الزراعية لإنتاج محاصيل سبق أن اشتهرت بها منطقتهم.

وأشار إلى ردائة النوع المنتج اليوم قياساً بما كان عليه سابقاً، لحاجة الأراضي لعلاج جذري وإغنائها بالأسمدة سواء الفوسفاتية أم الآزوتية.

وبيّن أن الإنتاج اليوم يتركز على الفستق الحلبي بأنواع تصنف بالجيدة نوعاً ما مع الاعتماد على التسويق الذاتي في البيع والنقل لباقي المحافظات.

وفرة بلا جدوى

علي أحمد مزارع من ريف دمشق تحدث عن وفرة المحاصيل الموسمية في منطقته خاصة مواسم اللوز والكرز والتفاح إلا أن هذه الوفرة لم تعد ذات جدوى في ظل صعوبات النقل والحاجة الملحة لمستلزمات الزراعة غير الكافية، فعمد لتحقيق كفاية منزله الذاتية بأرض واحدة وتحويل حقوله الزراعية لمنتجات صيفية وبناء محاضر ليحول نشاطه من الزراعة إلى الاستثمارات العقارية.

الدعم للاستراتيجي فقط

وعن هذه الصعوبات والمشكلات بيّن معاون مدير الاقتصاد الزراعي في وزارة الزراعة عبدالله عتوم لصحيفة «الوطن»، أن تركيز الدعم والاهتمام يكون للمحاصيل الإستراتيجية كالقمح والشوندر السكري والشعير وفق الخطة الزراعية السنوية التي تضعها وزارة الزراعة بالاشتراك مع الجهات المعنية من وزارة الموارد المائية ووزارة الصناعة ووزارة التجارة الداخلية حسب حاجة كل قطاع من القطاعات، مبيناً أنه لا يمكن إجبار الفلاح على زراعة أصناف معينة أو الامتناع عن غيرها، فهو الذي يقرر ما يرغب بزراعته.

وكشف أن مشكلة كميات الإنتاج تكمن أحياناً بنسبة تسليم محصولي القمح والشعير أو عدم تسليمهما من قبل الفلاح للحكومة، في حين المساحة وكميات الإنتاج المتوقعة في الخطة الزراعية هي ذاتها.

وعن دور المصرف الزراعي في تأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي سبق أن كشف مدير في «الزراعي» سابقاً لـ«الوطن» أن المصرف مستمر في دعم النشاط الاقتصادي عبر تأمين الحاجة من الأسمدة وفق المتاح والممكن للمصرف بما يسهم في توفير المادة للفلاحين في المناطق الآمنة التي يمارس المصرف فيها نشاطه، مؤكداً أن المصرف الزراعي يعمل على منح القروض منذ عودة استئنافها حسب القرارات الخاصة بذلك وفق التعليمات التنفيذية لمنح القروض لدى فروع الزراعي مع التشدد في تطبيق ضوابط المنح والحفاظ على أموال المصرف وتوجيه القروض نحو المشاريع الإنتاجية وفق تعديلات جدول الاحتياجات الأخير الذي أصدره المصرف الزراعي ويجري العمل به حالياً حيث ساهم تعديل جدول الاحتياجات بالتوافق أكثر مع احتياجات التمويل الفعلية للفلاحين والمستثمرين بما يسهم في الاستجابة لحالة التضخم الحاصلة وتمكين الفلاحين من الاستفادة من القرض وتأمين مستلزماتهم وفي المحصلة تمكينهم من الإنتاج ودعم النشاط الاقتصادي وتحقيق احتياجات السوق المحلية.

نعاني كباقي القطاعات

وفي السياق أوضح مدير الإنتاج الزراعي في وزارة الزراعة أحمد حيدر أن القطاع الزراعي يعاني من صعوبات ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج كغيره من القطاعات، فضلاً عن جانب المحروقات الضاغط الرئيس على كل القطاعات «كهرباء نقل وصناعة وكامل عمليات الإنتاج»، والزراعة واحدة من هذه القطاعات فهو يؤثر إما بالندرة أو بارتفاع أسعار منتجاته بالسوق.

وأشار حيدر إلى أنه ورغم هذه الصعوبات هناك فائض في الإنتاج والدليل عدم قدرة التسويق على استيعاب هذا الفائض، إلا أن المزارع اليوم يبحث عن محاصيل ذات ربعية وربح فوري، وهذا يكون على حساب المحاصيل الإستراتيجية كالقمح والقطن والشوندر السكري.

المشكلة في الري

من جهته الخبير الزراعي عدنان الهبية أكد في حديث لـ«الوطن» أن مشكلات الزراعة تعود لصعوبات الري المرتبطة بشكل رئيس بتوافر المحروقات والكهرباء، فيكون الاعتماد على المولدات لاستكمال عمليات الإنتاج من سقاية وتخزين وتبريد مما يضاعف التكاليف على الفلاح، فضلاً عن عدم الاستجابة لحاجة هذا القطاع بأن تكون عدد ساعات الوصل الكهربائي ساعتين مقابل أربع ساعات قطع على الأقل، وهو ما سيغير الواقع من متدن لجيد جداً بل وممتاز، لأن الوضع الحالي (نصف ساعة كهرباء وصل) لا يكفي حتى أبسط وسيلة ري «بالتنقيط».

وأشار الهبية إلى الأخطاء في السياسات الزراعية المتبعة بفعل الظرف الحالي، فكثير من الأراضي لم تُحرث بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وعدم كفاية مخصصات الحراثة لدى الفلاح، يضاف إليها ارتفاع تكاليف الأسمدة والأدوية والبذور، من دون التطرق للحديث عن تكاليف ما بعد الإنتاج المتعلقة بالنقل، وهي تجير الفلاح على التسويق ضمن منطقته التي لا تستوعب هذا الكم الهائل من الإنتاج خاصة مع التشابه الكبير في نوعية هذا الإنتاج بين الفلاحين، وبالتالي يؤدي هذا لتدهور الأسعار، من دون التطرق لآلية التسويق الضعيف في هذا القطاع.

أضف إلى ذلك تكاليف العبوات المرتفعة، هذه الأسباب دفعت العديد من الفلاحين لتغيير ما نسميه مهنة زراعية والانتقال لحرف أخرى ذات مردود يعوض الخسائر بأضعاف الإبرادات، أيضاً هناك موضوع مهم وهو الأخطاء الزراعية المتبعة من قبل البعض من دون التنبيه لخطورة الانتقال من الزراعات المروية للزراعات البعلية التي تحتاج فعلياً لستتين أو ثلاث كحد أدنى من الإنتاج لتعتاد على هذا النمط الزراعي، وهو ما قد يتسبب بتدهور هذه الزراعات.

وأضاف الخبير بأن مخاوف جديدة أضيفت مؤخراً لصعوبات الزراعة، وهي القطع الجائر للأشجار والاعتماد عليها في التدفئة من قبل بعض المتعدين من دون اتباع سياسات حماية فعالة لهذه الأراضي.

إستراتيجيات غير مجدية

وفي الحديث عن الإستراتيجيات الزراعية المتبعة، أكد الهيبة أنها غير مجدية بل مجرد كلام مناف للواقع، رغم أن دعم القطاع الزراعي هو الذي سيدفع عجلة النهوض بالاقتصاد في ظل الحصار وقلة الموارد، مشيراً إلى تراجع الاقتصاد الزراعي المنزلي الذي يعتبر عاملاً مساعداً في تحقيق اكتفاء ذاتي وهو ما شجع عليه كثيراً خبراء زراعيون لترميم هذا الواقع المريض، إلا أن الحقيقة تنبئ بواقع زراعي متدهور وبائس، ونحن مقبلون على مستقبل لن نجد فيه ما نأكله، أو ما يسمى إنتاج زراعي.

مزاد ثالث لسندات الخزينة في العاشر من الشهر المقبل

علي: لا نتوقع تغيراً في معدل الاكتتاب من الأفراد والإعلان عن مزاد رابع رهن الحاجة

عبد الهادي شباط

كشف مدير الإيرادات العامة في وزارة المالية أنس علي لـ«الوطن» أنه مع المزاد الثالث للأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٢، لإصدار سندات خزينة بأجل سنتين، وبنطاق مستهدف بقيمة ١٠٠ مليار ليرة سورية، تكون وزارة المالية قد نفذت كامل روزنامة الأوراق المالية المخطط لها لعام ٢٠٢٢ وبقيمة إصدار إجمالية بلغت ٦٠٠ مليار ليرة سورية.

وعن إمكانية الإعلان عن مزاد رابع خلال العام الجاري بين أن ذلك متروك لدى الحاجة مثل تمويل بعض المشروعات الاستثمارية مع بداية العام المقبل لكن كل ذلك ضمن الاحتمالية ولا يوجد شيء مقرر بذلك حتى الآن.

وتوقع علي ألا يحدث تغير في معدلات الاكتتاب من الأفراد في المزاد الثالث (المعلن عنه) تبعاً لعدد من العوامل أهمها تحديد الحد الأدنى للاكتتاب بـ١٠٠ مليون ليرة وهو ما لا يتحقق لدى الكثير من الأفراد الراغبين في الاكتتاب بينما يتحقق هذا الشرط لدى الشركات أكثر حيث تسعى بعض شركات الوساطة لتجميع عدد من الأفراد الراغبين في الاكتتاب وتقديمهم لعرض واحد يدخلون به ضمن المزاد، لكنه اعتبر أن السماح للأفراد بالاكتتاب على مزاد سندات الخزينة هو أمر مهم وسيتم تحقيق العديد من المعايير التي تسمح بزيادة الاكتتاب من الأفراد إضافة لإمكانية الاكتتاب في المزاد الثانوي وعلى التوازي لذلك أن تحافظ المصارف على معظم الاكتتاب بنحو ٩٠ بالمئة في هذا المزاد.

واعتبر علي أن هذه المزادات تحمل جملة من الإيجابيات في السياسة المالية والنقدية فهي توفر لوزارة المالية قناة تمويل إضافية للإنفاق العام وتمويل المشروعات الاستثمارية بما يحقق زيادة في التشغيل والإنتاج والمزيد من العرض السلعي وبالتالي تحسن الناتج المحلي الإجمالي إضافة لما توفره سندات الخزينة في السياسة النقدية من إدارة السيولة والمعروض النقدي وضبط هذا المعروض وتوجيه توظيفه بما يحول دون ذهاب جزء من هذا المعروض النقدي للمضاربة أو أن يبقى عاطلاً عن التوظيف في المحصلة يسهم ذلك في ضبط سعر الصرف.

ونشرت وزارة المالية على قناتها الرسمية على «تليغرام» بياناً تضمن إعلان وزارة المالية.

وعن المزاد الثالث للأوراق المالية الحكومية لعام ٢٠٢٢، لإصدار سندات خزينة بأجل سنتين، وبنطاق مستهدف بقيمة ١٠٠ مليار ليرة سورية، حيث سيقام المزاد يوم الإثنين ٢٠٢٢/١٠/١٠، وسيكون تاريخ التسوية في ٢٠٢٢/١٠/١٦، ويحقّ لكل الأفراد الطبيعيين والاعتباريين المشاركة، من خلال فتح حساب لدى أي من شركات الوساطة المالية المشاركة، أو لدى المصارف العاملة المؤهلة للاكتتاب على هذه السندات، كما يحق لشركات الوساطة المالية والمصارف العامة والخاصة المؤهلة الاكتتاب على السندات أيضاً، وسيسمح لهذه الورقة المالية بالتداول في سوق دمشق للأوراق المالية ما يعطيها ميزة السيولة إضافة للاستفادة من الفوائد التي سيتم منحها نصف سنوياً بنسبة فائدة ستتحدد بناءً على العروض المقدمة التي سيعلن عنها بعد انتهاء أعمال الاكتتاب. علماً أنه مع هذا الإصدار تكون وزارة المالية قد نفذت كامل روزنامة الأوراق المالية المخطط لها لعام ٢٠٢٢ وبقيمة إصدار إجمالية بلغت ٦٠٠ مليار ليرة سورية.. بينما كانت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية أعلنت عن الموافقة النهائية على إدراج الإصدار الثاني من سندات الخزينة الصادرة عن وزارة المالية السورية في سوق الأوراق المالية.